

Distr.: General
27 August 2003
Arabic
Original: English



بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٨١٥، المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بشأن نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ليبيريا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها ممثلو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمن فيهم وزير خارجية غانا، نانا أكوفو أدو، ووزير خارجية كوت ديفوار، مامودو بامبا، ووزير خارجية غينيا، فرانسوا فال، ووزير خارجية نيجيريا، أولوييمي أدينغي، والممثل الدائم للسنغال، السفير بابا لويس فال، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السفير محمد بن شمس، بشأن اتفاق السلام الشامل الذي تم التوصل إليه في أكرا، غانا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

"ويرحب مجلس الأمن باتفاق السلام الشامل الذي توصلت إليه حكومة ليبيريا، والمجموعات المتمردة، والأحزاب السياسية، وزعماء المجتمع المدني في أكرا، غانا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

"ويقدر مجلس الأمن الجهود التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما رئيس الجماعة ورئيس غانا جون كوفور، والأمين التنفيذي محمد بن شمس، والوسيط الجنرال عبد السلام أبو بكر في التفاوض على هذا الاتفاق.

"ويظل مجلس الأمن قلقاً إزاء الحالة في ليبيريا ولا سيما حيال استمرار الحالة الإنسانية المؤلمة التي يعانيها معظم السكان. ويناشد جميع الأطراف السماح للوكالات والعاملين في المجال الإنساني بالوصول الكامل والآمن والحر.

"ويشدد مجلس الأمن مجدداً على ضرورة إشاعة مناخ آمن يسمح باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك رفاه الأطفال وإعادة تأهيلهم لا سيما المحاربين الأطفال، ويحمي رفاه المدنيين ويوفر الدعم لمهمة العاملين في المجال الإنساني.



” ويشيد مجلس الأمن بالمانحين الذين يقدمون الدعم لنشر بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، ويحث جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي والإمدادات والنقل والدعم المادي للدول الأعضاء المشاركة في القوة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويناشد أوساط المانحين تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى من يحتاجها في ليبيريا.

” ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار وتنفيذ جميع التزاماتهم بالكامل. بموجب اتفاق السلام الشامل الموقع في أكرا يوم ١٨ آب/أغسطس، بما في ذلك من خلال التعاون الكامل مع بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، والأمم المتحدة، وفريق الاتصال الدولي المعني بلبيريا، والاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة، لإنشاء اللجنة المشتركة للمراقبة التي تشكل جانبا بالغ الأهمية في عملية السلام الليبيرية، كما هو مطلوب بموجب اتفاق أكرا.

” ويعيد مجلس الأمن تأكيد استعداده، كما ورد في الفقرة ٢ من قراره ١٤٩٧ المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (S/RES/1497) لإنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة من أجل مواصلة تحقيق الاستقرار لدعم الحكومة الانتقالية، وللمساعدة في تنفيذ اتفاق سلام شامل في ليبيريا“.